

Distr.: General
23 July 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 25 من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير لمحة عامة على التحديات الحاسمة التي تواجهها نظم الأغذية الزراعية والفرص المواتية لتحويلها، ولا سيما في سياق التعافي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وقد ترتبت على الجائحة آثار عميقة وواسعة النطاق على الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المرتبطة بنظم الأغذية الزراعية. واستناداً إلى المناقشات السابقة، يتبين أن تحويل نظم الأغذية الزراعية يتطلب اتخاذ إجراءات جماعية أكثر فعالية من أجل تعزيز الروابط المنهجية وتحقيق أقصى قدر من التأثير وإدارة المفاضلات بين أهداف التنمية المستدامة. وتناقش الأدلة والثغرات الحرجة والتحديات والفرص فيما يتعلق بموضوعين رئيسيين، هما: الدروس المستفادة من التعافي من الجائحة وأثرها على الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، وسبل التحرك نحو المرونة والتغيير التحويلي وتعزيز نظم الأغذية الزراعية الأكثر استدامة. ويمكن التحول في نظم الأغذية الزراعية من تحقيق تقدم في الالتزامات المقطوعة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس. ويعد مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية حافزاً على العمل الجماعي الأكثر فعالية على جميع المستويات. ويمكن أن تساعد التغييرات في السياسات الموجهة بشكل جيد والقائمة على الأدلة والعلم، وكذلك الاستثمارات في تحويل نظم الأغذية الزراعية في بناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات المقبلة وتسريع عمليات التعافي الأخضر الشامل للجميع من الجائحة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/76/150

230821 170821 21-10191 (A)



أولاً - مقدمة

1 - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها 235/75 بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية، أن يقدم تقريراً إلى الجمعية في دورتها السادسة والسبعين عن تنفيذ القرار، وأعدت تأكيد الالتزام بعدم ترك أحد خلف الركب، والتعهد باتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة لدعم الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشّة، وأشدّ البلدان ضعفاً في الوصول أولاً إلى من هم أشدّ تخلفاً عن الركب.

2 - ويقدم هذا التقرير معلومات سنوية مستكملة عن الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد صيغ التقرير على أساس مساهمات من جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة⁽¹⁾، ومن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومصادر أخرى.

ثانياً - لمحة عامة

3 - إن نظم الأغذية الزراعية الفعالة والشاملة للجميع والمرنة والمستدامة ضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، دون أن يتخلف أحد عن الركب، وبما يضمن الحق في الغذاء. فحسب ما تقيد منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، يغطي نظام الأغذية الزراعية رحلة الغذاء من المزرعة إلى المائدة، بما في ذلك عندما يُزرع ويصطاد ويحصد ويجهز ويعبأ وينقل ويوزع ويتاجر فيه ويشترى ويعد ويؤكل ويتخلص منه. ويشمل نظام الأغذية الزراعية المنتجات غير الغذائية التي تشكل سبل العيش وجميع الناس والأنشطة والاستثمارات والخيارات التي تؤدي دوراً في توفير المنتجات الغذائية والزراعية. وفي دستور منظمة الأغذية والزراعة، يشمل مصطلح "الزراعة" ومشتقاته مصائد الأسماك والمنتجات البحرية والحراجه والمنتجات الحرجية الأولية⁽²⁾. وكانت لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) آثار عميقة وواسعة النطاق على نظم الأغذية الزراعية، مما أدى إلى تفاقم التحديات القائمة من قبل. وتشكل الجائحة أزمة صحية وإنسانية واجتماعية واقتصادية، مما يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة ويؤثر على الفئات الضعيفة بشكل غير متناسب. ويتطلب هذا الوضع اتخاذ إجراءات جريئة لتحفيز التعافي السريع والتحويلي، ولضمان احترام حقوق الإنسان للجميع. ويأتي تحول أنظمة الأغذية الزراعية في إطار هذا المسعى. وعلى نحو ما أُبرز في التقرير العالمي للتنمية المستدامة لعام 2019، فإن التحول نحو النظم الغذائية المستدامة يمكن أن يحقق فوائد في جميع القطاعات وأن يسرّع وتيرة التقدم نحو العديد من أهداف التنمية المستدامة من خلال الاستفادة من الروابط لتحقيق أقصى قدر من التأزر وإدارة المفاضلات. وثمة حاجة إلى أدلة سليمة وإلى مشاركة جميع أصحاب المصلحة لدفع عجلة التغيير التحويلي من أجل تحقيق خطة عام 2030.

(1) أدرجت مساهمات من الكيانات التالية: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والاتحاد الدولي للاتصالات، وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.

(2) Food and Agriculture Organization of the United Nations, *Report of the Council of the Food and Agriculture Organization of the United Nations, One Hundred and Sixty-Sixth Session, 26 April – 1 May 2021*. (CL 166/REP)

4 - ويتناول هذا التقرير الأدلة بالتحليل لتحسين فهم الكيفية التي تعزز بها نظم الأغذية الزراعية المستدامة الأمن الغذائي والتغذية والإنتاج الزراعي وإدارة الموارد الطبيعية واستخدامها على نحو مستدام لضمان إحراز التقدم في جميع أبعاد الاستدامة. ويستعرض الفرع الثالث التقدم المحرز في التحول نحو نظم الأغذية الزراعية المستدامة حتى يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك الثغرات والتحديات المتبقية. ويتناول الفرع الرابع الأدلة على أثر الجائحة على الزراعة والأمن الغذائي والتغذية. ويتم تحديد السبل الواعدة للتحرك نحو نظم أغذية زراعية أكثر مرونة واستدامة تدعم الإنجازات في جميع جوانب خطة عام 2030، ولا سيما في سياق مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية. ويركز الفرع الخامس على وسائل التنفيذ ومبادرات الشراكة لتسريع الإجراءات التحويلية نحو الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة) مع أوجه التآزر في خطة عام 2030. ويتضمن الفرع الأخير توصيات، تشمل الإجراءات الرئيسية التي يمكن اتخاذها والسياسات التي يمكن اعتمادها لتحسين القدرة على الصمود ومنع الأزمات في المستقبل.

ثالثاً - التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف 2 وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة: تقدير آثار جائحة كوفيد-19 على أبعاد متعددة

5 - تؤكد التوقعات الجديدة أن الجوع في العالم لن يتم القضاء عليه بحلول عام 2030 ما لم تتخذ إجراءات جريئة لتسريع وتيرة التقدم. وثمة حاجة على وجه الخصوص لمعالجة عدم المساواة في الحصول على الغذاء. فقد استمر عدد الأشخاص المتضررين من الجوع في العالم في الازدياد في عام 2020 في ظل الجائحة⁽³⁾. وفي عام 2020، عانى ما بين 720 مليون و 811 مليون شخص في العالم من الجوع، وذلك يعني زيادة قدرها 161 مليون شخص آخر من الجوع في سنة واحدة. وبالمثل، فإن الانتشار العام لانعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في جميع أنحاء العالم أخذ في الارتفاع ببطء منذ عام 2014. وكانت الزيادة المقدرة في عام 2020 مساوية للزيادة التي حدثت في السنوات الخمس السابقة مجتمعة. ففي عام 2020، لم يحصل واحد من كل ثلاثة أشخاص تقريباً في العالم (أي 2,37 بليون نسمة) على الغذاء الكافي، أي بزيادة قدرها 320 مليون شخص تقريباً في عام واحد فقط. وعلى الصعيد العالمي، ازدادت الفجوة الجنسانية في انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بدرجة أكبر خلال بداية الجائحة. فقد ارتفع بنسبة 10 في المائة بين النساء مقارنة بالرجال في عام 2020، مقارنة بنسبة 6 في المائة في عام 2019.

6 - ولا يسير العالم الآن على الطريق الصحيح نحو تحقيق أهداف أي من المؤشرات التغذوية بحلول عام 2030. وتشير أحدث التقديرات لعام 2020 إلى أن 22,0 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة (أي 149,2 مليون) يعانون من النقرم، و 6,7 في المائة (أي 45,4 مليون) يعانون من الهزال، و 5,7 في المائة (أي 38,9 مليون) يعانون من زيادة الوزن⁽⁴⁾. ولا تحتسب هذه الأرقام آثار جائحة كوفيد-19. ويعيش معظم الأطفال دون الخامسة من العمر الذين يعانون من سوء التغذية في أفريقيا وآسيا. ويضم هذان الإقليمان أكثر من تسعة أطفال من أصل عشرة يعانون من النقرم، وأكثر من تسعة من أصل

(3) منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم عام 2021: تحويل النظم الغذائية من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتوفير أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة للجميع (2021).

(4) UNICEF-WHO-World Bank: Joint Child Malnutrition Estimates, 2021 Edition

عشرة يعانون من الهزال، وأكثر من سبعة من أصل عشرة يعانون من الوزن الزائد في العالم⁽⁵⁾. ولا يزال مستوى البدانة لدى البالغين في ارتفاع، حيث بلغ معدل انتشارها 13,1 في المائة في عام 2016. وتشير تقديرات جديدة لعام 2019 إلى أن 29,9 في المائة من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 عاما على الصعيد العالمي تعانين من فقر الدم⁽⁶⁾. وستؤثر الجائحة بشكل أكبر على الأمن الغذائي للأطفال، حيث إن أكثر من 370 مليون طفل لم يعودوا قادرين على الاعتماد على الوجبات المدرسية بسبب إغلاق المدارس، وقد يعاني 6,7 مليون طفل دون سن الخامسة من الهزال⁽⁷⁾.

7 - وقد وجهت الجائحة والتدابير المتخذة للتصدي لها واحدة من أكثر الضربات المدمرة للأمن الغذائي والتغذية العالميين في الآونة الأخيرة. وكان مدى ونطاق عوامل التراجع الاقتصادي التي لم يسبق لها مثيل، الناجمة عن التدابير المتخذة لاحتواء الجائحة، مضرين بشكل خاص. ويترجم التراجع الاقتصادي مباشرة إلى زيادة أسعار الأغذية وتفاقم انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية لأن الناس لديهم دخل أقل لشراء الأغذية، ناهيك عن الأطعمة المغذية الأكثر تكلفة اللازمة للوجبات الغذائية الصحية. وفي عام 2020، تأثرت جميع البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل تقريبا بعوامل التراجع الاقتصادي الناجم عن الجائحة، وكانت الزيادة في الجوع أكبر بخمس مرات من أعلى زيادة تحققت في العقدين الماضيين⁽⁸⁾. وقد شوهدت أكبر زيادة في نقص التغذية في أفريقيا، تلتها آسيا. وتأثرت بعض تلك البلدان أيضا بمسببات أخرى، ولا سيما الكوارث المتصلة بالمناخ أو النزاعات، أو بمزيج منهما.

8 - وعطلت جائحة كوفيد-19 إنتاج المحاصيل وسلاسل القيمة لأنها أدت إلى فرض قيود على حركة وتوافر المدخلات والعمالة وخدمات ما بعد الحصاد والوصول إلى الأسواق في الوقت المناسب. وقد عطل ذلك بدوره توافر الغذاء الطازج والمغذي ويُسّر تكلفته للمستهلكين، وقوض سبل عيش المزارعين والعمال الذين يعتمدون على الزراعة، بمن فيهم العمال المهاجرون. ولم تعالج الاستجابات الوطنية سوى بعض الضغوط المفروضة على العمال المهاجرين (على سبيل المثال، بإعادة وصف العمال المهاجرين بأنهم عمال "أساسيون" واستثنائهم من القيود المفروضة على السفر والتأشيرات). وبوجه عام، كشفت الجائحة عن تعرض العديد من العمال الزراعيين المهاجرين للاستغلال والفقر وانعدام الأمن الغذائي، وكذلك عن محدودية تدابير الحماية المتوفرة وأفاق تنمية المهارات.

9 - وقد أدت الاضطرابات التجارية إلى تفاقم المخاطر المتعلقة بسلامة الأغذية. وأصبحت أيضا حالات ضياع الأغذية والهدر الغذائي أكثر وضوحا. وتتعرض البلدان المستوردة الصافية للأغذية إلى مخاطر زيادة انعدام الأمن الغذائي في أوقات الأزمات. ويلزم تنسيق السياسات المتعددة الأطراف للتجارة الزراعية من أجل

(5) منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم عام 2020، وحالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم عام 2021.

(6) منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم عام 2021.

(7) منظمة الأمم المتحدة للطفولة، "مستقبل 370 مليون طفل عرضة للخطر إذ يحرمهم إغلاق المدارس من الوجبات الغذائية المدرسية، اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي" (28 نيسان/أبريل 2020)؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، "قد يعاني 6,7 ملايين طفل إضافي دون سن الخامسة من الهزال هذا العام بسبب كوفيد-19" (29 تموز/يوليه 2020).

(8) انظر منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم عام 2021: تحويل النظم الغذائية من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتوفير أنماط غذائية صحية ميسورة التكلفة للجميع (2021).

دعم مزيج سياسات التعافي في فترة ما بعد جائحة كوفيد-19 للبلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي بما يلبي الاحتياجات المحلية للإنتاج والاستهلاك الغذائيين. ويمكن للاستثمارات في تخزين الأغذية وتبريدها ونقلها أن تقلل من المخاوف المتعلقة بسلامة الأغذية وضياح الأغذية أثناء فترات الانقطاع.

10 - ويمكن لقطاعي مصائد الأسماك وتربية المائيات أن يحدا من انعدام الأمن الغذائي من خلال توفير الطعام المغذي للمجتمعات المحلية الضعيفة، ولا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية وبلدان النقص الغذائي المنخفضة الدخل. ويمكن أن يعزز التعافي الالتزامات القائمة نحو "التحول الأزرق". ويمكن تحقيق ذلك التعزيز من خلال التكتيف المستدام لتربية المائيات، والإدارة الفعالة لمصائد الأسماك، ورفع مستوى سلاسل قيمة الأسماك، بدعم من الأطر المعيارية المتكاملة، والنهج القائمة على المشاركة والنظم الإيكولوجية، وزيادة الاستثمار.

11 - ويشكل النمو الشامل للجميع في قطاع الأغذية الزراعية سبيلا للحد من الفقر المدقع والجوع، ولا سيما في المناطق الريفية. وفي حين أن الأثر الاقتصادي والاجتماعي الكامل لأزمة جائحة كوفيد-19 لا يزال يتكشف، تشير التقديرات إلى أن عدد الفقراء سيزداد بما يتراوح بين 119 مليون و 124 مليون شخص في عام 2020، مما سيؤدي إلى ارتفاع معدل الفقر المدقع لأول مرة منذ جيل واحد⁽⁹⁾. والنساء والأطفال من بين أكثر الفئات تعرضا للفقر، حيث تقدر الزيادة في عدد الأطفال الذين يعيشون في فقر مدقع بما يتراوح بين 42 مليون و 66 مليون طفل⁽¹⁰⁾. وتواجه المرأة الريفية في البلدان النامية ضغوطا على قدراتها المدرة للدخل وعلى إمكانية حصولها على الأطعمة المغذية، بالإضافة إلى أعباء العمل المتصاعدة ومعدلات تقادم العنف الجنساني.

12 - وتطرح الجائحة تحديات كبيرة أمام سوق العمل، مع زيادة العمالة الناقصة والبطالة. وشهد قطاع الزراعة والحراجه وصيد الأسماك معدلات نمو سلبية في ساعات العمل والعمالة بلغت -4,4 في المائة و -3,1 في المائة على التوالي، في الربع الثالث من عام 2020، مع خسائر مرتفعة بشكل غير متناسب بالنسبة للفئات الأكثر ضعفا⁽¹¹⁾. وعلى الرغم من تدابير دعم الدخل المحددة الأهداف، فإن العمال الشباب والنساء والعمال الذين يعملون لحسابهم والعمال ذوي المهارات المنخفضة والمتوسطة كانوا الأكثر تضررا. وقد أدت الجائحة إلى إبطاء التقدم المحرز في القضاء على عمل الأطفال في نظم الأغذية الزراعية حين تواجه الأسر اضطرابات في الدخل وسبل العيش؛ فقبل الجائحة، كان 71 في المائة من جميع الأطفال العاملين في جميع أنحاء العالم يشتغلون في قطاع الزراعة.

13 - وفي نظم الأغذية الزراعية، تعمل النساء في الغالب كجهات فاعلة غير رسمية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتعمل 90 في المائة منهن في القطاع غير الرسمي، وقد تضررن بصورة كبيرة من تدابير الإغلاق وغيرها من تدابير التصدي لجائحة كوفيد-19⁽¹²⁾. ولا يزال النصيب غير المتناسب الذي تتحمله النساء من أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر أقل من قيمته الحقيقية، ويقلل من قدرتها

(9) انظر E/2021/58.

(10) الأمم المتحدة، "موجز سياساتي: تأثير كوفيد-19 على الأطفال"، 15 نيسان/أبريل 2020.

(11) International Labour Organization (ILO), "ILO Monitor: COVID-19 and the world of work", seventh edition, 25 January 2021.

(12) ILO, *Women and Men in the Informal Economy: A Statistical Picture*, third edition (Geneva, 2018).

على توليد الدخل. ويمكن أن يساعد دعم الأدوار الحيوية للنساء، والمرأة الريفية على وجه الخصوص، كمزارعات وعاملات ومقدمات رعاية ورائدات مشاريع وقيادات مجتمعية ومسعدات خلال الأزمات، في إعمال الحق في الغذاء والأمن الغذائي والتغذية للأسر المعيشية والمجتمعات المحلية.

14 - ويواجه الشباب تحديات خاصة خلال الجائحة بسبب ارتفاع مستويات البطالة الهيكلية، والبطالة الناقصة، وعدم النظامية. وغالبا ما يكونون أول من يفقد عمله. وتشير التقديرات إلى أن 23,8 مليون طفل وشاب آخرين (من ما قبل المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية) قد يتسربون من المدارس أو لا يلتحقون بها في عام 2021 بسبب الأثر الاقتصادي للجائحة وحده⁽¹³⁾. وتشكل تعبئة الشباب، ولا سيما صغار المزارعين، بالتزامن مع الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة، استراتيجية حاسمة للمضي قدما.

15 - وقد أرسى إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث أساسا متينا للجهود الرامية إلى منع الكوارث والحد من آثارها، ولكن لم يُحرز تقدم كاف. وفي الفترة بين عامي 2008 و 2018، استوعبت المحاصيل والماشية ومصائد الأسماك وتربية المائيات والحراجه نسبة 26 في المائة من الأثر الإجمالي للكوارث المتوسطة إلى الكبيرة الحجم الناجمة عن المخاطر الطبيعية في أقل البلدان نموا والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا⁽¹⁴⁾. وفي أعقاب الكوارث، فقد نحو 108,5 بلايين دولار نتيجة لانخفاض إنتاج المحاصيل والماشية في أقل البلدان نموا والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا⁽¹⁵⁾. ويؤدي تغير المناخ إلى تفاقم وتيرة وشدة الأحداث المتصلة بالمناخ التي تؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفئات الضعيفة.

16 - وتؤثر الهشاشة والنزاعات وأعمال العنف، وما يرتبط بذلك من مخاطر ارتفاع التضخم وانخفاض إنتاج الغذاء وانخفاض التحويلات المالية وسد الطرق التجارية، تأثيرا مباشرا على التقدم المحرز نحو إنهاء الفقر المدقع والقضاء على الجوع، في البلدان المنخفضة الدخل أو المتوسطة الدخل على حد سواء. ومن المتوقع أن يظل نقص التغذية وانعدام الأمن الغذائي مرتفعين في البلدان الأفقر المتأثرة بالنزاعات. ومن أجل تسريع التقدم المحرز نحو تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة، هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود للعمل من خلال النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وينبغي أن يتم ذلك مع زيادة الالتزام بالحلول الشاملة من خلال الحوار، وتكييف سياسات الاقتصاد الكلي، والإصلاح المؤسسي في الوظائف الأساسية للدولة، واعتماد سياسات إعادة التوزيع لإنقاذ الأرواح وحماية مكاسب التنمية.

17 - ومن المتوقع أن ينمو عدد سكان العالم من 7,8 بلايين نسمة في عام 2020 إلى 9,7 بلايين نسمة في عام 2050، على الرغم من تباين الاتجاهات تباينا كبيرا بين المناطق الجغرافية. فمن المتوقع أن يحدث أسرع نمو سكاني في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأن يتباطأ النمو السكاني في آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وألا يطرأ إلا تغير طفيف نسبيا على أعداد السكان في أوروبا وأمريكا الشمالية مجتمعين⁽¹⁶⁾. ويتطلب الجمع بين النمو السكاني السريع وارتفاع مستويات التحضر طرقا مبتكرة لتحويل نظم الأغذية الزراعية. ويهدف ذلك إلى توفير الأطعمة المغذية للسكان المتزايدة أعدادهم بما يتماشى مع الالتزامات

(13) الأمم المتحدة، "موجز سياساتي: التعليم في أثناء جائحة كوفيد-19 وما بعدها"، آب/أغسطس 2020.

(14) FAO, *The Impact of Disasters and Crises on Agriculture and Food Security* (Rome, 2021).

(15) المرجع نفسه.

(16) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان، *التوقعات المتعلقة بسكان العالم: 2019*.

المقطوعة في خطة عام 2030 واتفاق باريس. وهناك حاجة ملحة إلى تعزيز فهم احتياجات الفئات الضعيفة من قبيل المهاجرين واللاجئين حتى يمكن أن تتعكس هذه الاحتياجات في تصميم السياسات وتنفيذها.

18 - وتؤدي المناطق الحضرية دورا رئيسيا في تحويل نظم الأغذية الزراعية. ويمكن أن يكون تعزيز التغيرات في النظم الغذائية الحضرية حافزا على التغيير في أماكن أخرى. وتستوعب المدن ما يصل إلى 70 في المائة من الإمدادات الغذائية، وتتسبب في 70 في المائة من النفايات العالمية، وتتأثر بشكل متزايد بسوء التغذية بأشكال متعددة. ويمكن لمستهلكي الأغذية في المناطق الحضرية تشكيل نظم أغذية زراعية أكثر استدامة، من خلال زيادة الطلب على الأنظمة الغذائية الصحية بما يتماشى مع الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة. وتؤدي الحكومات البلدية، ومجالس السياسات الغذائية (والآليات المماثلة لأصحاب المصلحة المتعددين على مستوى المدن والأقاليم والمناطق) دورا أيضا حيث برهنت على فعاليتها في تحديد الجهات الفاعلة في النظم الغذائية وربطها، وتيسير التعاون والتنسيق واستكشاف حلول مبتكرة قائمة على المجتمعات المحلية.

19 - ويمكن للنهج الإقليمية أن تساعد على استغلال الإمكانيات الكاملة للروابط بين المناطق الحضرية والريفية من أجل إقامة نظم أغذية زراعية مستدامة. فبحلول عام 2030، سيعيش 3,4 بلايين شخص في المناطق الريفية، ولكن الغالبية العظمى ستعيش بالقرب من مركز حضري. وستضم المراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة الحجم على نحو متزايد عناصر هامة في نظام الأغذية الزراعية، من قبيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تصيف قيمة في إنتاج الأغذية وتجهيزها وتوزيعها، مما يسهم في تطوير نظم الأغذية الزراعية المحلية أو الإقليمية. وسيعود دعم الإنتاج الغذائي المحلي والأسري المستدام، وتعزيز الصناعات الزراعية المستدامة، وتحسين البنية التحتية لربط المناطق الريفية بالمدن والبلدات الصغيرة، بالفائدة على سكان الأرياف. ويمكن للروابط بين المناطق الحضرية والريفية أن تعزز حماية التنوع البيولوجي عن طريق الاستهلاك المستدام للأغذية في المناطق الحضرية وحوكمة المناطق الطبيعية البرية والبحرية.

20 - ولا غنى عن التنوع البيولوجي للأمن الغذائي والتنمية المستدامة وخدمات النظم الإيكولوجية الحيوية، إذ أن زيادة التنوع البيولوجي تعني زيادة القدرة على مواجهة تغير المناخ وغيره من الصدمات. ويعد التنوع البيولوجي أيضا جزءا لا يتجزأ من إنتاج الغذاء، إذ أنه يكفل التلقيح، وتدوير المغذيات، ومكافحة الآفات، ويمكن أن يقلل من الحاجة إلى مدخلات خارجية مكلفة أو ضارة بالبيئة. وخلال العقد الماضي، لم يكن التقدم المحرز كافيا لإلغاء أو إصلاح الإعانات وغيرها من الحوافز التي تشجع على الأنشطة التي يهتم أن تضر بالتنوع البيولوجي، كما لم يكن كافيا لإيجاد حوافز إيجابية تعزز حفظ التنوع البيولوجي. وخلال السنوات الأخيرة، اتسعت الجهود المبذولة لتعزيز الزراعة والحراثة وتربية المائيات المستدامة، بما في ذلك من خلال تيسير النهج الإيكولوجية الزراعية التي يقودها المزارعون والاعتراف بأن المزارعين ومربي الماشية وسكان الغابات وصيادي الأسماك والشعوب الأصلية هم جميعا معنيون بإدارة التنوع البيولوجي وأوصياء عليه. ويستمر التنوع البيولوجي في الانخفاض في المناطق الطبيعية المستخدمة لإنتاج الأغذية والأخشاب؛ ولا يزال الإنتاج الغذائي والزراعي من بين الأسباب الرئيسية لفقدان التنوع البيولوجي على الصعيد العالمي.

21 - وأبرزت الجائحة كذلك هشاشة التوازنات الطبيعية الناجمة عن الإدارة غير المستدامة للموارد، وعن تدهور الموائل والنظم الإيكولوجية. ونجمت هذه الهشاشة في بعض منها عن نظم الأغذية الزراعية. وتشير الأدلة إلى أن تدهور النظم الإيكولوجية والتغيرات في المناظر الطبيعية تزيدان من مخاطر انتقال الأمراض من الحيوانات البرية إلى البشر. وتفتقر التغيرات في المناظر الطبيعية وفقدان التنوع البيولوجي بتحويلات

كبيرة في إيكولوجيا مسببات الأمراض والأنواع البرية التي تستخدمها كحضانة وخزانات. ونتيجة لذلك، تتغير أنماط الأمراض. وقد تؤدي تغيرات المناطق الطبيعية وما يرتبط بها من فقدان التنوع البيولوجي إلى إضعاف "تأثير التخفيف"، أي قدرة المجتمعات الغنية بالأنواع على التخفيف من مستويات العدوى والمرض.

22 - ويلزم استخدام المياه العذبة ومياه الأمطار بصورة أكثر استدامة في الزراعة، التي تمثل أكثر من 70 في المائة من عمليات سحب المياه في العالم، من أجل دعم التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة⁽¹⁷⁾. وفي الوقت الراهن، لا يستطيع نحو 2,2 بليون شخص في جميع أنحاء العالم الحصول على مياه الشرب المأمونة. ويفتقر 3 بلايين شخص إلى المرافق الأساسية لغسل اليدين. ويفرض هذا الحرمان قيودا على قدرات الحد من انتشار الأمراض إلى أدنى حد، بما في ذلك مرض كوفيد-19⁽¹⁸⁾. ويعيش حوالي 1,2 بليون شخص، أي ما يقرب من سدس سكان العالم، في مناطق زراعية تعاني من نقص شديد في المياه⁽¹⁹⁾. ومع نمو عدد السكان في العقدين الماضيين، انخفضت الكمية السنوية لموارد المياه العذبة المتاحة للفرد الواحد بأكثر من 20 في المائة. وتزيد المنافسة على الحصول على المياه من حدة التوترات والنزاعات، مما يفاقم أوجه عدم المساواة في الحصول على المياه، ولا سيما بالنسبة للفئات السكانية الضعيفة.

رابعاً - مناقشة مواضيعية: نحو التعافي الأخضر الشامل للجميع: إجراءات تعزيز المرونة والتغيير التحويلي نحو نظم أغذية زراعية أكثر استدامة

1 - تغيير السياسات لتعزيز الأمن الغذائي وإمكانية الحصول على الأطعمة المغذية

23 - على نحو ما أبرز في تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام 2019، فإن التحول نحو نظم الأغذية الزراعية المستدامة يمكن أن يحقق فوائد في جميع القطاعات، وأن يسرع وتيرة التقدم المحرز نحو تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن يؤدي التحليل الدقيق للتفاعلات والمفاضلات إلى إحداث مثل هذا التحول، حيث تتفاعل نظم الأغذية الزراعية مع نظم الاقتصاد والصحة والطاقة والبيئة والحوكمة، في جملة أمور. ويمكن للإجراءات الرامية إلى تحسين التقدم المحرز في أحد المجالات أن تنهض بالتقدم المحرز في مجالات أخرى أو أن تعوقه.

24 - وتشكل جهود التصدي للجائحة سبيلا لإعادة بناء نظم الأغذية الزراعية على نحو أفضل باستخدام حافظات من السياسات والاستثمارات المتكاملة التي تهدف إلى التخفيف من حدة الضغوط التي تعوق إمكانية حصول الناس على الأطعمة المغذية (وهي ضغوط تقامت خلال الأزمة)، مع القيام في الوقت نفسه ببناء القدرة على الصمود في وجه الجوائح والكوارث في المستقبل. ولمعالجة الأسباب الهامة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية التي يعود تاريخها إلى فترة ما قبل جائحة كوفيد-19، وكذلك للتخفيف من آثار الأزمة، قد تكون التدخلات المنسقة القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل ضرورية، وقد تتضمن ما يلي:

(17) FAO, *The State of Food and Agriculture* (Rome, 2020).

(18) WHO and UNICEF, *Progress on household drinking water, sanitation and hygiene 2000–2017: Special Focus on Inequalities* (2019).

(19) منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم عام 2020*.

- (أ) تعزيز السياسات التجارية والضريبية من أجل تجنب تشويه التجارة العالمية والإقليمية وتعطيلها، مع تعزيز الوصول الآمن إلى نظم غذائية صحية وميسورة التكلفة؛
- (ب) معالجة الاختناقات اللوجستية الرئيسية في سلاسل القيمة الغذائية لتجنب الارتفاعات غير الضرورية في تكلفة السلع الأساسية لكي تظل الأغذية الآمنة والمغذية المتنوعة متوافرة بأسعار معقولة؛
- (ج) تعزيز الدعم المقدم إلى صغار المنتجين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والعاملين في سلاسل قيمة الأغذية الزراعية من أجل زيادة إنتاجيتهم وعوائدهم ودخولهم بصورة مستدامة، ومن أجل زيادة القدرة على الابتكار، والحد من ضياع الأغذية، وتعزيز الوصول إلى الأسواق، بما في ذلك من خلال قنوات التجارة الإلكترونية؛
- (د) توفير التدابير والحوافز لتيسير إيجاد فرص عمل لائقة واكتساب المهارات اللازمة؛
- (هـ) توسيع نطاق برامج المساعدة الغذائية والحماية الاجتماعية الطارئة وتحسينها من أجل الحفاظ على سبل العيش، وضمان إمكانية حصول الأسر المعيشية الفقيرة والضعيفة على الغذاء الكافي والمغذي.

25 - وينبغي أن تركز التدابير الأطول أجلا التي ترمي إلى تحويل نظم الأغذية الزراعية على خفض تكلفة الأطعمة المغذية وزيادة القدرة على تحمل تكاليف النظم الغذائية الصحية. وينبغي أن تهدف هذه التدابير إلى تعزيز أوجه الكفاءة في تخزين الأغذية وتجهيزها وتعبئتها وتوزيعها وتسويقها، مع الحد من حالات ضياع الأغذية والهدر الغذائي. وينبغي اعتماد السياسات التي تحفز على تغيير السلوك، من قبيل الاعتدال في استهلاك اللحوم والأسماك في بعض المناطق من خلال وضع العلامات الغذائية وفرض الضرائب الموجهة بشكل جيد. ولا بد من زيادة التركيز على النتائج الغذائية لسلاسل القيمة، وتنظيم تسويق صناعة الأغذية، ووضع العلامات الغذائية، التي تعزز توعية المستهلكين وتثقيفهم في مجال التغذية.

26 - ومن الأهمية بمكان دعم المزارعين بوسائل تقنية تمكنهم من إنتاج المحاصيل على نحو مستدام، مما يحمي البيئة، ويولد الدخل، ويوجد الإنصاف الاجتماعي. ويمكن تكييف التدابير السياساتية لتحقيق ذلك مع السياقات والقدرات والبيئات السياساتية المحلية من أجل تعزيز القدرة على مواجهة الصدمات وتغير المناخ وتقشي الآفات والأمراض وتغييرات قوى السوق وتفضيلات المستهلكين. فعلى سبيل المثال، ساعدت التقنيات النووية والتقنيات ذات الصلة البلدان على استخدام ممارسات زراعية مستدامة ذكية مناخيا تساعد على حفظ صحة التربة والتنوع البيولوجي وزيادة التنوع الوراثي للمحاصيل.

2 - أمثلة على الاستثمارات الإيجابية والتغييرات السياساتية التي تعزز نظم الأغذية الزراعية الخضراء، مع إفادة خطة عام 2030 بأكملها

27 - من المهم في أوقات الطوارئ تركيز تدابير التصدي والتعافي في الأجل الطويل على الفئات الأكثر ضعفاً أولاً. وينبغي توسيع نطاق خطوط الائتمان الجديدة وشبكات الأمان ودعم الدخول وبرامج توزيع الأغذية وغيرها من التدخلات وتوجيهها إلى المعدمين، ليس فقط لأنهم الأكثر احتياجاً ولكن أيضاً لأن القيام بذلك سيحفز على الطلب، وبالتالي سيخفف من الأثر الضار لجائحة كوفيد-19 على الاقتصاد.

28 - ويمكن أن يؤدي تعزيز فرص حصول النساء وصغار المنتجين والأعمال التجارية الريفية على التمويل إلى دعم تعافي الفئات الأكثر ضعفاً وتمكينها. ويمكن تحقيق ذلك بعدة سبل، منها إتاحة فرص تفضيلية للحصول على آليات الائتمان والادخار والقروض، وأسعار الفائدة المنخفضة للنساء، وحوافز تقديم

خدمات الائتمان لصغار الملاك. ويمكن تعزيز الائتمان المقدم في المناطق المحرومة من خلال توسيع نطاق الخدمات المالية، بمساعدة التكنولوجيات المالية الرقمية على سبيل المثال. ومن المهم أيضا توفير إمكانية حصول المرأة على الأراضي والموارد الإنتاجية والسيطرة عليها من أجل تحقيق الأمن الغذائي وسبل المعيشة المستدامة، والقيام في الوقت نفسه بدعم تعزيز قدرات المرأة وتمكينها.

29 - ويمكن أن يشمل الدعم كذلك تعزيز العمليات العامة المتكاملة لشراء وتوزيع الأغذية (كما هو الشأن بالنسبة للمؤسسات العامة، وخطط المساعدة الغذائية، وبرامج التغذية في المدارس)، وذلك من أجل ضمان الطلب المستمر والهيكل على منتجات وخدمات صغار المنتجين ومؤسسات الأعمال التجارية الريفية. ويمكن أن يكون إنشاء التجارة الإلكترونية الزراعية وتعزيز الرقمنة وإمكانية الوصول إلى التكنولوجيا طريقا واعدة لتجديد نشاط المناطق الريفية.

30 - وهناك حاجة أيضا إلى بناء القدرات في مجال إنتاج الأغذية وسلامتها ونظافتها الصحية وضمان جودتها وتعبئتها وإجراء البحوث والتطوير بشأنها. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تحسين كفاءة استخدام المواد والمياه والطاقة، وإلى استيعاب تطبيقات الطاقة المتجددة المناسبة في الزراعة وإنتاج الأغذية، في الوقت الذي تعمل فيه على تحسين سلامة الإنتاج. وينبغي أن تشمل الجهود المبذولة تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من اعتماد ممارسات كفاءة استخدام الموارد والاستثمار في تطبيقات الطاقة المتجددة.

31 - وتوجد فرص هامة للرقمنة والميكنة والزراعة الدقيقة التي تتكيف مع المنتجين الأصغر حجما في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. ويمكن أن يؤدي استغلال هذه الفرص إلى زيادة كفاءة إنتاج المحاصيل والخدمات الاستشارية، وتحسين الاتصال والروابط مع الأسواق لدى الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة، وبالتالي تعزيز العمالة اللائقة وتحسين سبل العيش. والميكنة تدعم وتحسن كفاءة تخزين ومعالجة المنتجات المعرضة للتلف مثل الفواكه والخضروات، في جملة أمور، مما يمكن أن يقلل بدوره من ضياع الغذاء وأن يعزز دخول المزارعين من خلال تمكينهم من تحديد وقت مبيعاتهم بشكل أفضل، وبالتالي من الحصول على أسعار مجزية.

32 - وتشكل التدابير المتكاملة للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره ضرورة واضحة وتقدم فرصة أساسية لتحقيق العديد من الفوائد المشتركة. ومن شأن الحد من انبعاثات غازات الدفيئة وتطوير نظم وأسباب معيشة غذائية زراعية أكثر مرونة أن يساهم في الحد من الفقر والجوع. وينبغي أن يشجع العمل المناخي الرامي إلى تيسير التعافي الأخضر والمرن من الجائحة في نظم الأغذية الزراعية على اعتماد حلول مفيدة للطبيعة مع إدارة الأراضي والمياه والآفات والمحاصيل إدارة متكاملة. فعلى سبيل المثال، حددت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الاقتصاد الأحيائي بوصفه قطاعا استراتيجيا يدفع عجلة نموذج أفضل للتنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي باستخدام ابتكارات مثل الأسمدة القائمة على الميكروبات والبكتيريا التي تعزز نمو النباتات. ويلزم اتخاذ إجراءات تشجع على التحول نحو ممارسات أكثر استدامة، بما في ذلك الإيكولوجيا الزراعية والحراثة الزراعية ونظم الزراعة الحرجية الرعوية، وتعزيز سلاسل القيمة الغذائية المستدامة والمرنة المحايدة مناخيا.

33 - وأثناء السير على الطريق إلى التعافي الأخضر، لا بد من بناء الزخم للحد من إزالة الغابات وتدهورها، ولمنع التعدي على أراضي الشعوب الأصلية. وينبغي للبرامج الوطنية أن تكون مزيجا من تخفيف

حدة الفقر وحماية البيئة، مثل برامج الأشغال العامة في مجال استصلاح الغابات ورصدها، وتوسيع نطاق برامج التحويلات النقدية من خلال الدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية.

3 - تعزيز الاستدامة البيئية لنظم الأغذية الزراعية

34 - هناك حاجة إلى تدخلات لخفض انبعاثات غازات الدفيئة في نظم الأغذية الزراعية، وتحسين نوعية المياه والتربة وصحة الحيوان والنبات، والحد من فقدان التنوع البيولوجي وتدمير النظم الإيكولوجية وضياح الأغذية والهدر الغذائي، وكذلك الحد من السمية⁽²⁰⁾. وتتوقف فعالية تلك التدخلات على الحوافز في السياسات، والزيادات في توافر ونشر البحوث والمعلومات المتعلقة بفوائد الممارسات المستدامة، وتوفير القدرات والخدمات لجميع الجهات الفاعلة بمشاركة كاملة من منتجي الأغذية. وتشمل هذه التدابير ما يلي:

(أ) دعم النظم الزراعية كي تمثل للممارسات الإدارية الموصى بها، مثل الحد الأدنى من اضطراب التربة، وغطاء التربة العضوية الدائمة، وتنوع الأصناف؛ واستخدام أصناف البذور المعدلة العالية الغلة، والمكافحة المتكاملة للآفات، وتغذية النباتات على أساس نوع التربة الصحية، وكفاءة إدارة المياه. وينبغي الجمع بين هذه الممارسات وإدماج المراعي والأشجار والماشية في نظم الإنتاج، واستخدام الطاقة والمعدات الزراعية الكافية والمناسبة؛

(ب) تعزيز استخدام ممارسات تربية الأراضي لتعزيز الكائنات الحية والمواد العضوية بالتربة التي ثبت أنها تزيد من إنتاجية المحاصيل، من خلال وضع لوائح وطنية لممارسة المزج بين الأراضي السليمة، ورصد صحة التربة، وبناء قدرات الباحثين وأخصائيي الإرشاد والمزارعين؛

(ج) الاستثمار في تنفيذ تقنيات دقيقة أكثر نكاء للري إلى جانب الاقتصاد على الري خلال فترات النقص وإعادة استخدام مياه الصرف، مع وقف تدابير الدعم والتدابير الأخرى التي تؤدي إلى هدر المياه أيضاً؛

(د) دعم تنفيذ ممارسات حماية النباتات، وممارسات مكافحة المتكاملة للآفات، والإنتاج المحلي لمواد مكافحة البيولوجية، واللوائح التنظيمية الصارمة لمبيدات الآفات، وإلغاء إعانات مبيدات الآفات؛

(هـ) تعزيز مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين التي تهدف إلى الحد من هدر الأراضي والمياه والغذاء، ودعم زيادة الروابط بين المناطق الريفية والمناطق المحيطة بالحضر والمناطق الحضرية للحد من بصمة الكربون وخسائر الأغذية. ويمكن للممارسات ذات التكنولوجيا العالية لإنتاج الأغذية المحلية، مثل الزراعة المائية والزراعة الرأسية، أن تحسّن الموارد النادرة من الأراضي والمياه، حيثما أمكن ذلك وكان قابلاً للتطبيق اقتصادياً.

35 - وإن الحلول المستمدة من الطبيعة ذات صلة خاصة بالإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي والتربة واستخدام الموارد المائية في الزراعة، في سياق تغير المناخ. وتوفر الاستثمارات في تلك الحلول وظائف عادة ما تكون متطلباتها التدريبية والتعليمية منخفضة، وهي سريعة الإنشاء وتتطلب رأس مال ضئيل نسبياً لكل عامل. وتشير بعض التقديرات إلى أن استعادة 150 مليون هكتار من الأراضي الزراعية المتدهورة يمكن أن تولد 85 بليون دولار للاقتصادات الوطنية والمحلية، وما بين 30 و 40 بليون دولار سنوياً من الدخل

(20) منظمة الأغذية والزراعة، "المنظومات الغذائية المستدامة، المفهوم والإطار"، 2018، متاح عبر الرابط

<http://www.fao.org/3/ca2079en/CA2079EN.pdf>

الإضافي لصغار المزارعين، وأن تزيد الأمن الغذائي لما يقرب من 200 مليون شخص. وقد يؤدي منع فقدان التربة السطحية إلى تحقيق ما يقرب من تريليون دولار من الفوائد على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة في أفريقيا وحدها. والتفاس عن فعل أي شيء سيكلف ضعف ذلك المبلغ⁽²¹⁾.

36 - والزراعة الحافظة للموارد نهج واعد آخر للزراعة المستدامة على أساس مبادئ الحفاظ على غطاء دائم للتربة، وتقليل اضطرابات التربة إلى أدنى حد والتنوع. ويمكن أن تعزز قدرة صغار المزارعين على الصمود من خلال تحسين صحة التربة وإنتاجيتها، وعن طريق الحد من اعتمادهم على المدخلات الكيميائية. وللميكنة الزراعية المستدامة دور هام في تنفيذ مبادئ الزراعة الحافظة للموارد من خلال استخدام الآلات من قبيل زراعة البذور بدون حراثة.

4 - تعظيم أوجه التآزر وتقليل المفاضلات في آثار أعمالنا الرامية إلى تعزيز تحول نظم الأغذية الزراعية

37 - إن التحول إلى نظم الأغذية الزراعية المستدامة يسفر عن أوجه تآزر مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة. ومع ذلك، يلزم تحديد العديد من المفاضلات المحتملة وتقليل آثارها إلى أدنى حد. ويمكن لزيادة الإنتاج الزراعي أن تزيد من الآثار البيئية الخارجية. ويجب أن يراعي ضمان حصول الجميع على ما يكفي من الأغذية المأمونة والمغذية استخدام الموارد الطبيعية بمزيد من العناية والحد من فقدان الأغذية وهدرها. وتبين الخبرات القطرية أن السياسات التي تراعي النظم الإيكولوجية والخدمات البيئية الأخرى يمكن أن تشجع على الاستثمارات في التكنولوجيات والنهج الرامية إلى حماية النظم الإيكولوجية. غير أنه ينبغي اتخاذ تدابير من هذا النوع بطرق تكفل ألا تؤدي الزيادات في الأسعار إلى تقييد إمكانية حصول الفقراء على الغذاء، ولا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

38 - ويجب أيضا إدارة المفاضلات بين اعتماد التكنولوجيات المعززة للإنتاجية والعمالة، حيث يمكن للتكنولوجيات الموفرة للعمالة أن تقلل من القوة الشرائية للفقراء في المناطق الريفية والحضرية على السواء. ويتفاهم هذا الوضع بسبب الاتجاهات السائدة في قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات، اللذين يستوعبان عادة جزءا من القوة العاملة المتحررة من الزراعة، ولكنهما يواجهان أيضا تكثيف رأس المال والمعلومات (انظر E/CN.9/2021/2). فثمة حاجة إلى مؤسسات سوق العمل القوية والاستثمارات في إعادة تأهيل العمال في المناطق الريفية والحضرية على السواء، على سبيل المثال، لتحسين الفرص وضمان أجور عادلة وظروف عمل لائقة، وتوسيع نطاق فرص كسب الدخل وعمليات انتقال العمال. ويتطلب ذلك أيضا وجود نظم ضريبية قادرة على تحصيل القيمة المضافة والاحتفاظ بها على الصعيد المحلي، وتتبع تدفقات الدخل وفرض الضرائب عليها، بما في ذلك التدفقات المالية غير المشروعة (انظر E/CN.9/2021/L.5).

39 - ويمكن للبيانات الجغرافية المكانية والفيزيائية الحيوية والاجتماعية الاقتصادية المتكاملة، إلى جانب التحليلات المتقدمة القائمة على النظم، أن تساعد في تحديد وتقييم التفاعلات والمفاضلات بين الأهداف المتنافسة، وأن تمكن من القيام باستثمارات أكثر استهدافا ومن اتخاذ مزيج من الإجراءات. فعلى سبيل المثال، يتيح المنتدى الجغرافي المكاني يدا بيد للبلدان تحديد مجالات للتدخلات المحددة الأهداف لاستغلال

(21) United Nations Convention to Combat Desertification, "Restored land, healthy people, green recovery: build forward better with land-centered solutions", 2021 <https://www.unccd.int/publications/restored-land-healthy-people-green-recovery-build-forward-better-land-centered>.

الإمكانات الزراعية في القضاء على الجوع والفقر وجميع أشكال سوء التغذية⁽²²⁾. ويمكن أن تساعد البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر والإعاقة على ضمان سياسات تراعي المنظور الجنساني.

40 - ويتطلب التحول نحو نظم الأغذية الزراعية المستدامة التزاما رفيع المستوى وقيادة حاسمة، وتحالف الجهات الفاعلة التي لديها القوة والالتزام الجماعيان للحفاظ على برنامج تحويلي. وتؤدي الحوكمة العالمية في مجالي الأغذية والزراعة دورا حاسما في توفير المنافع العامة الأساسية، بما في ذلك البيانات والمعلومات، وكفالة وجود مؤسسات محلية ودولية منصفة وشاملة للجميع تشرك جميع أصحاب المصلحة، وضمان مراعاة الآثار الاجتماعية والبيئية على نطاق واسع في الاتفاقات والأطر العالمية والإقليمية، بما في ذلك الحد من انبعاثات غازات الدفيئة (انظر E/CN.9/2021/L.5).

41 - وهناك حاجة أيضا إلى نهج متكاملة في مجالي الصحة والبيئة. ويتناول نهج الصحة الواحدة بشكل مشترك صحة الإنسان والحيوان (البري والمائي) والنبات والبيئة مع وعد بحماية نظم الأغذية الزراعية من التهديدات المتنامية والناشئة، بما في ذلك تصاعد مقاومة مضادات الميكروبات، وأمراض الحيوان الحيوانية المصدر والعبارة للحدود⁽²³⁾. ويلزم توسيع نطاق الجهود القائمة وتزويدها بالموارد ورصدها. وإذ يسلم مشروع العمل المتكامل لمكافحة الأمراض الحيوانية المصدر التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن بلدانا كثيرة لا تملك البنية التحتية اللازمة للكشف عن هذه الأمراض، فإنه يمكن البلدان من الحصول على التدريب والمعدات والخبرات اللازمة لتنفيذ تقنيات الكشف والتشخيص وجعلها جزءا من شبكة عالمية من المختبرات الوطنية للقيام بأعمال منسقة لتطوير قدراتها البحثية وتعزيز التأهب العالمي. ويمكن أن تؤدي حلول الميكنة للماشية والدواجن دورا هاما أيضا في الوقاية من الأمراض الحيوانية المصدر ومكافحتها. وهي توفر مزايا من حيث القضاء على العوامل المسببة للأمراض بشكل أكثر موثوقية، وسد طرق انتقال العدوى وتعزيز السلامة البيولوجية.

42 - ولدى مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية الذي عقده الأمين العام في عام 2021، في إطار عقد العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، القدرة على إطلاق العنان لقوة تحويل النظم الغذائية لإحراز التقدم في جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وتتيح العملية المؤدية إلى مؤتمر القمة، بما في ذلك الحوارات الإقليمية والوطنية ومتابعتها، فرصة فريدة للحكومات وأصحاب المصلحة، بدعم من جميع كيانات الأمم المتحدة، من أجل تحقيق ما يلي:

- (أ) تعزيز التعاون والأشكال الجديدة للحوكمة؛
- (ب) جعل عملية صنع القرار أكثر شفافية وخضوعا للمساءلة عن الأهداف المجتمعية؛
- (ج) تضيق نطاق النماذج والأدلة من المستويين العالمي والإقليمي إلى المستوى الوطني ومستوى المناطق؛
- (د) تقييم المقترحات الناشئة لتحويل المنظومات الغذائية، وتقييم آثارها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وتحديد إمكاناتها للحد من المفاضلات وتعزيز المنافع المشتركة للجميع؛
- (هـ) تنفيذ ترتيبات الحوكمة المبتكرة لبناء توافق في الآراء حول الفرص وإشراك الجهات الفاعلة ذات الصلة بشأن إجراءات التغيير التحويلي ذات الأولوية.

(22) متاح عبر الرابط <http://www.fao.org/hih-geospatial-platform/en/>.

(23) لمزيد من المعلومات عن نهج الصحة الواحدة، انظر الرابط <https://www.who.int/news-room/q-a-detail/one-health>.

خامسا - وسائل التنفيذ ومبادرات الشراكة لتسريع الإجراءات التحويلية بشأن الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة والغايات الهامة لتلك الأهداف في خطة التنمية المستدامة عام 2030

1 - احتياجات الاستثمار ومسائل النفاذ إلى السوق والتنمية

43 - يعتمد تحويل نظم الأغذية الزراعية على الأدلة المستندة إلى البيانات، والابتكار والتكنولوجيا، وتكوين رأس المال البشري، والقدرات المؤسسية على تحسين الحوكمة. ويمكن للتقييمات التشاركية أن تعزز الحوار السياساتي على الصعيد الوطني بشأن التغييرات اللازمة لتحسين استدامة نظم الأغذية الزراعية وشموليتها وربحيتها عبر مختلف الأبعاد، من أجل تحسين الأمن الغذائي والتغذية والصحة وفرص العمل وسبل العيش.

44 - ويقدر التمويل الخاص الذي يتم حشده من خلال تدخلات التمويل الإنمائي الرسمي بمبلغ 1,4 بليون دولار سنويا لقطاع الزراعة والحراجة وصيد الأسماك (متوسط عامي 2017-2018). وهذا لا يمثل سوى 3,3 في المائة من إجمالي رأس المال الخاص الذي يتم حشده من خلال التمويل المختلط في جميع القطاعات، مما يترك مجالا كبيرا لزيادة التمويل المختلط في قطاع الأغذية الزراعية⁽²⁴⁾. وبالمثل، فحسب تقديرات الشبكة العالمية للاستثمارات ذات الأثر، شكل قطاع الأغذية والزراعة في عام 2019 نسبة 9 في المائة فقط من إجمالي أصول المستثمرين في المشاريع ذات الأثر الخاضعة للإدارة⁽²⁵⁾.

45 - وعلى الرغم من أن الزراعة هي حاليا القطاع الاقتصادي الذي يسجل أدنى مستويات اعتماد التكنولوجيا الرقمية، فإن التكنولوجيات الرقمية الناشئة لديها إمكانات هائلة في تحويل نظم الأغذية الزراعية. وقد تؤدي الرقمنة إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعيين، والمساعدة على التكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف من حدتها، وتحسين نظم الإنذار المبكر بشأن الآفات والأمراض النباتية والحيوانية. ويمكن أن يشجع ذلك على زيادة كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، والحد من المخاطر وتحسين القدرة على الصمود في الزراعة، وزيادة إدماج صغار المنتجين في الأسواق، وذلك مثلا من خلال الوصول إلى المستهلكين عن طريق التجارة الإلكترونية⁽²⁶⁾.

46 - بيد أن الفجوة الرقمية تعوق استخدام التكنولوجيات الرقمية بين صغار المنتجين. ويتعين تنمية القدرات والمهارات بين العمال والمنتجين لتجنب استبعادهم من الفرص الاقتصادية وما يترتب على ذلك من زيادة في أوجه عدم المساواة⁽²⁷⁾. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الفجوة الرقمية بين الجنسين تضع حواجز أمام

(24) المزيد من المعلومات متاح على الرابط <https://www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/development-finance-standards/mobilisation.htm>

(25) "Annual impact investor survey 2020"، Global Impact Investing Network، متاح عبر الرابط <https://thegiin.org/assets/GIIN%20Annual%20Impact%20Investor%20Survey%202020.pdf>

(26) البنك الدولي، "مستقبل الغذاء: تسخير التقنيات الرقمية لتحسين نتائج النظام الغذائي"، 2019.

(27) Technical Centre for Agricultural and Rural Cooperation، "The digitization of African agriculture"، June 2019; FAO، "Realizing the potential of digitalization to improve the agrifood system"، concept note، 2020; GSM Association، "State of the industry report on mobile money"، 2019; World Bank، "Future of food: harnessing digital technologies to improve food system outcomes"، April 2019; United Nations Capital Development Fund، "Leaving no one behind in the digital era"، February 2020.

حصول المرأة على التكنولوجيات والاستفادة منها على قدم المساواة، مما يمكن أن يؤثر على الإنتاجية والربحية والحصول على التغذية، وتخطير بزيادة ترسيخ أوجه عدم المساواة بين الجنسين إذا لم تكن المرأة من بين أولئك الذين يصنعون التكنولوجيات التي يحصلون فيها على فرص تعليم ووظائف أفضل في مجال العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

47 - ومعظم المبادرات الرقمية الحالية مدعومة من المانحين، وغالبا ما تكون مبعثرة وملزمة بالأطر الزمنية للمشاريع، وتفتقر إلى نماذج أعمال تجارية قابلة للبقاء تماما. وسيطلب توسيع نطاقها جعل هذه التكنولوجيات جذابة وقابلة للتنفيذ بالنسبة لصغار المنتجين من خلال معالجة إخفاقات السوق والسياسات المعروفة جيدا، والترويج للحلول الرقمية المحلية المحددة السياق (بدلا من علاجات النهج الواحد الذي يناسب الجميع) من خلال عمليات صارمة وموثوقة للتحقق من الجدوى تقوم بها أطراف ثالثة⁽²⁸⁾. وينبغي تمكين هذه الجهود من خلال الاستثمار العام والخاص والدعم السياساتي الهادفين على نطاق واسع في شكل سجلات رقمية للمزارعين، ومحو الأمية الرقمية، وتمكين المناطق الريفية من الاتصال الإلكتروني، وتحسين الأطر التنظيمية والحوافز. فعلى سبيل المثال، يمكن مشروع القرى الذكية التابع للاتحاد الدولي للاتصالات المجتمعات الريفية المحرومة من الوصول إلى البنية التحتية والخدمات الرقمية الأساسية التي توفر التوجيه والمعلومات القابلة للتطبيق عمليا للمزارعين لتحسين ممارساتهم في إدارة الماشية وبناء الوعي بالأسواق⁽²⁹⁾.

48 - وفي جميع الاستثمارات، يلزم إيلاء الاهتمام لتعزيز ودعم مساهمات النساء الريفيات والمزارعات، بما في ذلك صغار المزارعات، في القطاع الزراعي عن طريق ضمان المساواة في الحصول على التكنولوجيات الزراعية والاستثمارات والابتكارات في الإنتاج الزراعي والتوزيع على نطاق صغير لتحسين القدرات الإنتاجية والدخول وتعزيز القدرة على الصمود مع معالجة الثغرات القائمة في تجارة منتجاتهن الزراعية في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية والحوافز التي تعترضها⁽³⁰⁾.

49 - وتلزم الحماية الاجتماعية أيضا في شكل تحويلات نقدية أو مساعدات غذائية، لا سيما تلك التي تدعم مباشرة النساء من رائدات الأعمال والتجار غير الرسميات بمنح وإتومات مدعومة، أو تُبقي خدمات رعاية الأطفال مفتوحة أثناء الإغلاق للمساعدة في تخفيف أعباء الرعاية غير المدفوعة الأجر. ومن الأهمية بمكان أن تصل مجموعات الحوافز الاقتصادية وتدابير التعافي إلى المناطق الريفية والمناطق الحضرية على حد سواء⁽³¹⁾.

50 - وعلى الصعيد الإقليمي، يمكن أن يدعم تحقيق الأمن الغذائي ودعم سبل كسب العيش وإمكانية الحصول على الأطعمة المغذية إشراك القطاع الخاص، ولا سيما في إنتاج وتجهيز الأغذية على نحو

(28) FAO, "Realizing the potential of digitalization to improve the agrifood system", concept note, 2020; World Bank, "Future of food: harnessing digital technologies to improve food system outcomes", April 2019

(29) International Telecommunication Union, "Building smart villages: a blueprint – as piloted in Niger", 2020

(30) الاستنتاجات التي وافقت عليها لجنة وضع المرأة في دورتها الحادية والستين (2017)، متاحة عبر الرابط <https://www.unwomen.org/en/csw/outcomes>

(31) هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرقب الاستجابات الجنسانية العالمية لجائحة كوفيد-19. متاح عبر الرابط <https://data.undp.org/gendertacker/>

مستدام، من أجل تطوير صناعات غذائية إقليمية مربحة ومستدامة وشاملة للجميع، والدعوة إلى زيادة تحرير تجارة الأغذية، ووضع نظام لرصد أسعار الأغذية وإنتاج الأغذية وإمكانات التصدير والوصول إلى الأسواق.

2 - مبادرات الشراكة العالمية التي تسعى جاهدة لتسريع الإجراءات التحويلية

51 - تستضيف حكومة اليابان قمة طوكيو للتغذية من أجل النمو في كانون الأول/ديسمبر 2021، حيث من المتوقع أن يقدم المشاركون فيها التزامات مالية أو سياساتية أو برنامجية أو تأثيرية تسهم في دفع خطة التغذية نحو تحقيق أهداف التغذية العالمية وإنهاء جميع أشكال سوء التغذية. وتركز القمة على ثلاثة مجالات، هي الصحة، أي جعل التغذية جزءاً لا يتجزأ من التغطية الصحية الشاملة؛ والغذاء، أي بناء نظم غذائية تعزز الوجبات الغذائية الصحية والتغذية الجيدة؛ والقدرة على الصمود، أي معالجة سوء التغذية بفعالية في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاعات⁽³²⁾.

52 - وفي إطار استعراض منتصف المدة لعقد عمل الأمم المتحدة بشأن التغذية (2016-2025)، عُقدت مشاورات غير رسمية في عام 2020 مع الدول الأعضاء والجهات الفاعلة من غير الدول لاستطلاع آرائها حول التقدم الذي أحرزته، والحوافز التي واجهتها، والثغرات التي حددتها للنصف الأول من عقد العمل، في الفترة من عام 2016 إلى عام 2020. وتسلط النتائج الأولية الضوء على الدور الحاسم لنظم الأغذية الزراعية المستدامة والمرنة لفائدة الوجبات الغذائية الصحية وتحسين التغذية. واعترفت التقارير بمسائل إيكولوجيا الزراعة والتنوع البيولوجي والاستدامة في الخطوط التوجيهية الوطنية بشأن النظم الغذائية القائمة على الأغذية، والتدابير الرامية إلى الحد من ضياع الأغذية وهدرها، والإجراءات الرامية إلى تعزيز القدرة على الصمود في مجال الإمدادات الغذائية في المناطق المعرضة للأزمات. وقد عجلت الحكومات باتخاذ تدابير للحد من الدهون غير المشبعة المنتجة صناعياً أو القضاء عليها، ونفذت صناعة الأغذية إعادة صياغة طوعية أو إلزامية للمنتجات الغذائية المصنعة للحد من ملوحتها⁽³³⁾.

53 - ويعمل عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية على تهيئة بيئة مؤاتية لتعزيز السياسات والاستثمارات والمعارف الخاصة بالمزارعين الأسريين، من خلال العمل كمبادرة شراكة عالمية، يشارك فيها ما يقرب من 600 جهة فاعلة، بما في ذلك أكثر من 950 منظمة للمزارعين. وتعمل الحكومات ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمات المنتجين وأصحاب المصلحة الآخرين معاً لتعزيز تصميم أطر العمل الوطنية والإقليمية وتنفيذها من أجل دعم المزارعين الأسريين. وحتى الآن، يعمل 51 بلداً على تنفيذ عقد الزراعة الأسرية، بما في ذلك 7 بلدان وافقت بالفعل على خطط العمل الوطنية بشأن الزراعة الأسرية⁽³⁴⁾.

(32) انظر <https://nutritionforgrowth.org/wp-content/uploads/2020/12/N4G-Vision-and-Roadmap.pdf> و <https://nutritionforgrowth.org/events/>.

(33) United Nations, United Nations Decade of Action on Nutrition, midterm review foresight paper، متاح عبر الرابط https://www.un.org/nutrition/sites/www.un.org.nutrition/files/general/pdf/nutrition_decade_mtr_background_paper_en.pdf.

(34) الدول السبع هي: إندونيسيا وبنما وبيرو والجمهورية الدومينيكية وغامبيا وكوستاريكا ونيبال.

54 - وتقدم المحيطات مساهمة كبيرة في الأمن الغذائي والتغذية، ويمكنها القيام بدور أكبر في المنظومة الغذائية العالمية. وسيدعم عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة⁽³⁵⁾ تنمية القدرات ويعزز الشراكات التحولية لتوليد المعرفة التي توفر الأساس لإيجاد حلول مبتكرة واتخاذ قرارات سليمة من أجل تحقيق أقصى قدر من دور المحيطات في التغذية المستدامة لسكان العالم في ظل ظروف بيئية واجتماعية ومناخية متغيرة لتحقيق محيطات منتجة تدعم الإنتاج المستدام للأغذية المائية.

55 - وردا على تفشي الجائحة، اجتمع وزراء الزراعة في مجموعة العشرين في نيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر 2020، وأكدوا التزامهم بالحفاظ على عمل سلاسل الإمدادات الغذائية العالمية، وبتوخي الحذر من أي قيود غير مبررة على التجارة الدولية في مجالي الأغذية والزراعة. وتتولى جمهورية إيطاليا رئاسة مجموعة العشرين في عام 2021، وقد واصلت تكريس الاهتمام لمرونة القطاع الزراعي في ظل جائحة كوفيد-19 المستمرة. وبالإضافة إلى ذلك، تكرر الرئاسة الإيطالية لمجموعة العشرين اهتماما كبيرا للأمن الغذائي العالمي. وسيجتمع وزراء الزراعة في مجموعة العشرين في فلورنسا يومي 17 و 18 أيلول/سبتمبر 2021.

56 - وقد أقرت لجنة الأمن الغذائي العالمي مؤخرا المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية، التي تهدف إلى دعم الإجراءات التحولية نحو منظومات غذائية أكثر استدامة يمكن أن توفر الأمن الغذائي والتغذية بصورة أفضل للجميع⁽³⁶⁾. وأقرت اللجنة مؤخرا توصيات بشأن السياسات المتعلقة بالنهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج الابتكارية، وستبدأ قريبا مشاورات حول المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة⁽³⁷⁾. وأصدر فريق الخبراء الرفيع المستوى التابع للجنة ورقة مناقشة عن الأثر العالمي للجائحة على الأمن الغذائي والتغذية⁽³⁸⁾. وتشارك اللجنة أيضا في عمليات مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالنظم الغذائية، مما يزيد الوعي بالقيمة المضافة لعملياتها الشاملة للجميع ومنتجاتها المتعلقة بالسياسات. وتشمل مجالات العمل المقبلة مجالات مواضيعية تتعلق بمشاركة الشباب وتوظيفهم في قطاع الزراعة والمنظومات الغذائية، وجمع البيانات وتحليلها، والحد من أوجه التفاوت.

57 - وقد أثبتت التحالفات البرلمانية من أجل الأمن الغذائي والتغذية أنها عوامل حفازة قوية للتشريعات والسياسات العامة الفعالة في هذه المجالات، مما يسهم في تهيئة البيئة التمكينية للهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، تم إنشاء أكثر من 45 تحالفا برلمانيا في جميع أنحاء العالم، وأقرت البرلمانات الوطنية أكثر من 30 قانونا بشأن الأمن الغذائي والتغذية، في حين وضعت البرلمانات الإقليمية قوانين إطارية بدعم من منظمة الأغذية والزراعة. وتشمل القوانين التي تدعم الاستجابات الوطنية لجائحة كوفيد-19 تقديم الدعم لصغار الملاك والحماية الاجتماعية للتصدي للجوع الناجم عن الجائحة.

(35) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر <https://www.oceandecade.org/>.

(36) لجنة الأمن الغذائي العالمي، "المبادئ التوجيهية الطوعية للجنة بشأن المنظومات الغذائية والتغذية"، متاحة عبر الرابط http://www.fao.org/fileadmin/templates/cfs/Docs2021/Documents/CFS_VGs_Food_Systems_and_Nutrition_Strategy_EN.pdf.

(37) لجنة الأمن الغذائي العالمي، الدورة الثامنة والأربعون، "إحداث فرق في الأمن الغذائي والتغذية"، 4 حزيران/يونيه 2021، متاحة عبر الرابط http://www.fao.org/fileadmin/templates/cfs/CFS48/Report/CFS_48_Report_for_adoption_En.pdf.

(38) لجنة الأمن الغذائي العالمي، "آثار جائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي والتغذية: وضع استجابات فعالة للسياسات للتصدي لوباء الجوع وسوء التغذية"، 2020، متاحة عبر الرابط <http://www.fao.org/3/cb1000en/cb1000en.pdf>.

وتستضيف منظمة الأغذية والزراعة حوارات برلمانية إقليمية وأقليمية حول الاستجابات التشريعية لأثر كوفيد-19 على الأمن الغذائي والتغذية والممارسات الجيدة والدروس المستفادة.

58 - وتتضمن خطة التنمية الشاملة لأمريكا الوسطى التي تتسبها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مبادرات تركز على الزراعة والمنظومات الغذائية بالشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة والحكومات المشاركة (السلفادور وغواتيمالا والمكسيك وهندوراس)، من أجل التصدي للمحركات الهيكلية للهجرة الدولية. وتهدف مبادرات محددة في إطار الخطة إلى تعزيز التنمية الريفية المستدامة في الأقاليم التي تتسم بارتفاع مستويات الفقر والهجرة إلى الخارج، مما يربط مسائل تنقل البشر بخطة المنظومات الغذائية.

59 - ومن خلال مركز الميكنة الزراعية المستدامة، تدعم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تعزيز الميكنة الزراعية المستدامة بالشراكة مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، مثل صانعي السياسات والقطاع الخاص والشباب. ومن الأمثلة على ذلك وضع استراتيجيات وطنية للميكنة الزراعية، وتبادل المعارف، والتواصل فيما بين الرابطة الوطنية للآلات الزراعية، ومحطات اختبار الآلات الزراعية، والمؤسسات البحثية والأكاديمية. وقد تم تيسير اعتماد آلات زراعية آمنة وفعالة وسليمة بيئياً من خلال عمليات بناء القدرات لأصحاب المصلحة الوطنيين، ووضع معايير إقليمية منسقة واعتمدها من حيث المبدأ.

60 - ويشكل تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة في البلدان التي تواجه أزمات غذائية تحدياً من نوع خاص. ويلزم بذل جهود متضافرة بين أصحاب المصلحة بشأن العلاقة بين السلام والشؤون الإنسانية والتنمية لتسريع الإجراءات التحويلية في هذه السياقات. وتوفر الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية إطاراً تنسيقياً متسقاً لتعزيز الجهود الجماعية من أجل استخدام الموارد على نحو أكثر كفاءة لمنع الأزمات الغذائية والاستعداد لها والتصدي لها، وفي نهاية المطاف دعم النتائج الجماعية المتعلقة بالهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تهدف الشبكة العالمية إلى التصدي للتحديات الطويلة الأجل التي تواجه القطاع الزراعي والمنظومات الغذائية من خلال العمل على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري حول ثلاثة أبعاد مترابطة، وهي (أ) تعزيز فهم سياقات الأزمات الغذائية؛ (ب) الاستفادة من الاستثمارات الاستراتيجية في مجالات الزراعة والأمن الغذائي والتغذية؛ (ج) تعزيز التنسيق مع الجهات الفاعلة خارج قطاع الزراعة والأمن الغذائي.

61 - وقد دعمت شبكة النهوض بالشباب المشتركة بين الوكالات والمبادرة العالمية لتوفير فرص العمل اللائق للشباب للمبادرات الإقليمية والوطنية لتعزيز تشغيل الشباب. وتلتزم مبادرة فرص الشباب في أفريقيا⁽³⁹⁾ المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بالتعجيل بإيجاد فرص عمل في قطاع الأغذية الزراعية، وتتوخى أن يكون الشباب من رواد الأعمال في هذه الصناعة، وأن تتوسط في مشاركة أفريقيا التنافسية في سلاسل القيمة الزراعية العالمية.

62 - وأطلقت السنة الدولية للقضاء على عمل الأطفال (2021) لتعزيز الزخم العالمي نحو تعميم القضاء على عمل الأطفال في البرامج الزراعية والتغذية. والشراكة الدولية للتعاون في مجال عمالة الأطفال في الزراعة نشطة في الحوارات المتعلقة بالسياسات، وجهود الدعوة والتوعية، وأنشطة بناء القدرات على

(39) منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "فرص الشباب في أفريقيا: تسريع إيجاد فرص عمل في قطاع الزراعة والأعمال الزراعية"، متاح عبر الرابط https://open.unido.org/api/documents/17070331/download/24March_EB_. Revised_190143_ProDoc%20-%20Opportunities%20for%20Youth%20in%20Africa_FIN...pdf

الصعيد القطري من أجل دعم الجهات الفاعلة الرئيسية في القطاع الزراعي لمعالجة قضايا عمالة الأطفال في السياسات والبرامج الوطنية، والخدمات الإرشادية، وأنشطة الرصد. وستعقد مناسبة عالمية رفيعة المستوى حول القضاء على عمالة الأطفال في الزراعة في يومي 2 و 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

سادسا - استنتاجات وتوصيات

63 - لقد قدم هذا التقرير تحليلا وأدلة لإثبات الدور الذي يمكن أن يؤديه تحويل النظم الزراعية الغذائية لتعزيز التعافي من أثر الجائحة وما يرتبط بها من دوافع وصددمات على الزراعة والأمن الغذائي والتغذية. وركز القسم المواضيعي على كيفية التحرك نحو المرونة والتغيير التحويلي من أجل نظم زراعية غذائية أكثر استدامة تدعم الإنجازات عبر خطة التنمية المستدامة لعام 2030، لا سيما في سياق مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية.

64 - ولا تزال آثار الجائحة تتكشف، وستظل مصدرا لعدم اليقين مع ما قد يترتب على ذلك من آثار خطيرة على الحصول على الغذاء والأهداف الإنمائية طويلة الأجل. ومن المهم أن تواصل البلدان والمجتمع الدولي ككل دعم الفئات الضعيفة في تعزيز فرص الحصول على الغذاء، وضمان فتح الأسواق، والتدفقات التجارية المتواصلة، وتجنب اتخاذ إجراءات يمكن أن تعرض الأمن الغذائي للخطر، ولا سيما في البلدان النامية التي تعتمد على الواردات الغذائية.

65 - وكانت الاضطرابات التي شهدتها تجارة الأغذية الزراعية وسلاسل الإمداد أقل حدة مما كان متوقعا، حيث قامت الحكومات والشركاء بحماية عمل قطاعات الأغذية الزراعية ودعمها قدر الإمكان. ومع ذلك، ارتفعت أسعار المواد الغذائية، لا سيما في المناطق الحضرية، مما دفع الأسر المعيشية الفقيرة والفئات الضعيفة إلى زيادة تخفيض النظم الغذائية الصحية واستخدام استراتيجيات سلبية للتكيف، مثل تعديل الخيارات التغذوية وبيع الأصول، مما ستكون له آثار طويلة الأجل. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومات، فلا يزال صغار الملاك والمزارعين الأسريين في العديد من البلدان يعانون من آثار متفاوتة بسبب عدم إمكانية الوصول إلى المدخلات والأسواق نتيجة للقيود المفروضة.

66 - وإن أوجه عدم المساواة التي تفاقت بفعل جائحة كوفيد-19 تعرض التنمية المستدامة للخطر، وتفاقم الفوارق الاجتماعية وتمنع قطاعات كبيرة من السكان من الخروج من دائرة الفقر. وقد وقع ثقل الجائحة بشكل غير متساو على المرأة في إطار دورها كمقدمة للرعاية، وكرائدة أعمال على نطاق صغير بشكل غير رسمي في معظم الأحوال، مما سيؤخر الجهود الرامية إلى تحقيق مكاسب كبيرة في تغذية الأسر المعيشية وأمنها الغذائي.

67 - وفي العديد من البلدان النامية، يتوقع أن يزداد انعدام الأمن الغذائي الحاد والمزمّن بسبب آثار تباطؤ النشاط الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض التحويلات المالية من العمال في الخارج. وفي هذا السياق، تمثل شبكات الأمان الاجتماعي، بما في ذلك مدفوعات بدل البطالة والتحويلات النقدية أو العينية، وسائل أساسية لتأمين الدخل والحصول على الغذاء للفقراء والضعفاء.

68 - ولم تنتظر جهود الاستجابة والتعافي بعد بما فيه الكفاية في الآثار البيئية. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في تعزيز الحوافز والقدرات على إعادة إطلاق خطة الاستدامة من أجل "التنمية الخضراء" وتعزيز استيعاب الحلول المستمدة من الطبيعة. ويلزم إجراء تحولات أساسية في سياسات واستراتيجيات المنظومة

الغذائية في مجالي الإنتاج والاستهلاك المستدامين لتحسين التغذية والتقدم نحو سياسات القضاء التام على الجوع المقتربة بالتحول نحو نهج الاقتصاد الدائري في الإنتاج مع تحسين نظم إدارة النفايات الغذائية.

69 - ويشكل الجمع بين النمو السكاني السريع وارتفاع مستويات التحضر والهجرة القسرية وتحركات اللاجئين تهديدا لتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، مع الحاجة الملحة إلى تطوير فهم سليم للعلاقات بين الديناميات السكانية والزراعة والأمن الغذائي التي تتجلى في تصميم السياسات وتنفيذها.

70 - ومن أجل تحقيق هذا الهدف، قد ترغب الحكومات وشركاؤها في التنمية في القيام بما يلي:

(أ) الاشتراك في العمل بين مختلف القطاعات وأصحاب المصلحة من المؤسسات (الوزارات والقطاع الخاص ومجال العلم والمجتمع المدني)؛

(ب) تعزيز الخطة الاجتماعية كجزء أساسي من التحول المستدام للمنظومة الغذائية؛

(ج) تعزيز نهج الصحة الواحدة، لمعالجة التعدي على الموائل وممارسات الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة. ويلزم اتباع نهج ثنائي المسار لتعديل أنماط الاستهلاك وممارسات الإنتاج عبر سلسلة الإمدادات الغذائية؛

(د) الحفاظ على نظام مفتوح لتجارة الأغذية الزراعية من أجل تعزيز قدرة نظم الأغذية الزراعية على الصمود وضمان استمرار الحصول على أنظمة غذائية متنوعة وصحية؛

(هـ) تعزيز نظم المعلومات التي هي في صميم التأهب والعمل المبكرين، وينبغي أن تكون جزءا من خطة شاملة ومتكاملة تتضمن مجموعة من الأدوات والجهات الفاعلة والحلول المكيفة مع السياقات المتنوعة؛

(و) بناء شراكة أوثق بين الحكومات ومنظمات الشعوب، ولا سيما صغار الملاك والمزارعين الأسريين، والنساء، والمستهلكين، والقطاع الخاص في جميع جوانب المنظومة الغذائية، والشعوب الأصلية؛

(ز) تعزيز التعاون والتضامن الدوليين لدعم النظم الصحية والغذائية، وتوزيع اللقاحات، والمساعدة الإنمائية عبر العلاقة بين المساعدة الإنسانية والتنمية، والعمل على مكافحة التدفقات غير المشروعة لتوسيع نطاق الحيز المالي؛

(ح) تمويل التعافي من خلال النفقات العامة التي تسترشد بالاستعراضات في قطاع الأغذية الزراعية، وتعزيز الأسواق المالية الريفية، بما في ذلك إتاحة فرص وصول المرأة، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وإعادة هيكلة الديون وتخفيف عبء الديون؛

(ط) التعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار بما في ذلك المعارف التقليدية لجمع الممارسات المستدامة في متناول البلدان المنخفضة الدخل والنساء والفئات المحرومة (صغار الملاك، والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة).